رغم مؤشرات سلبية مرتبطة بتسارع تفشي فيروس كورونا

أسعار النفط تستعيد بعض خسائرها

استعادت أسعار النفط الخام جزءا من خسائرها الحادة المسجلة ، وصعدت في التعاملات الصباحية، على الرغم من مؤشرات سلبية مرتبطة بتسارع تفشي فيروس كورونا، خاصة في أوروبا.

وتراجعت أسعار النفط الخام بنسبة 5.3 بالمئة إلى 63.28 دولارا للبرميل، لأسباب مرتبطة بتسارع تفشي الفيروس، وأخرى متعلقة بصعود الدولار، ما زاد كلفة شراء النفط على المستوردين.

وفي وقت سابق الخميس، أعلنت فرنسا عن غلق هو الثالث على قرابة ثلث سكانها، بينهم باريس ومنطقتها، مشيرة إلى وجود "موجة ثالثة" من الوباء في البلاد، حسب وكالة الأنباء الفرنسية.

وعند الساعة (09:00 بتوقيت غرينتش) صعدت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم مايو ، بنسبة 1.60 بالمئة أو 1.06 دولارا إلى 64.34 دولارا للبرميل.

كما صعدت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم أبريل بنسبة 1.77 بالمئة أو 1.07 دولارا إلى 61.07 دولارا للبرميل.

وتراجعت أسعار خام برنت بنسبة 7.1 بالمئة خلال تعاملات الأسبوع الجاري، نزولا من 69.25 دولارا للبرميل في ختام جلسة ، من الأسبوع الماضي.

وقال بنك جولدمان ساكس، إن هبوط أسعار النفط يمثل فرصة جيدة للشراء، من جانب المستوردين، متوقعا بلوغ سعر برميل برنت 80 دولارا خلال الصيف المقبل.

إقالة رئيس البنك المركزي التركي من منصبه

ناجي أغبال

صدر مرسوم عن الرئاسة التركية، قضى بإقالة رئيس البنك المركزي، ناجي أغبال، من منصبه وتعيين البروفيسور، شهاب قافجي أوغلو، خلفًا له.

جاء ذلك بموجب مرسوم موقع من قبل الرئيس، رجب طيب أردوغان، ونشرته الجريدة الرسمية.

وفي تعليقه على القرار، عبّر أغبال عن شكره للرئيس أردوغان "على جميع المهام التي رآها مناسبة وكلفني بها بما في ذلك رئاسة البنك المركزي".

كما تقدم في تغريدة عبر تويتر بالشكر حيال إعفائه من المنصب اعتبارًا من اليوم، ودعا الله أن "يرزقنا ما هو خير لنا جميعًا".

والرئيس الجديد للمركزي التركي، من مواليد 23 مايو 1967 بولاية بايبورت (شمال شرق)، تخرج من قسم الإدارة بكلية العلوم الاقتصادية والإدارية بجامعة "التاسع".

كما أنهى قافجي أوغلو، معهد المحاسبة التابع لجامعة إسطنبول، كأخصائي تدقيق ومراقبة، وواصل دراسة إدارة الأعمال في كلية "هاستينغز" في إنجلترا.

وحصل على درجتي الماجستير والدكتوراة بمعهد القطاع المصرفي والتأمين التابع لجامعة مرمرة بإسطنبول، وتولي العديد من المناصب بعدد من المصارف التركية.

كما فاز بعضوية البرلمان خلال الدورة التشريعية الـ26 (2015–2018) عن مدينة بايبورت، وهو متزوج وله من الأبناء 3.

المركزي الياباني يبقي على سياسة التيسير النقدي

قرر البنك المركزي الياباني ، الإبقاء على سياسة التيسير النقدي الفائقة من أجل تحفيز اقتصاد البلاد الذي تضرر جراء جائحة فيروس كورونا المستجد، والتغلب على الانكماش.

وقال البنك في بيان إنه سيواصل مراجعة هذه السياسة في ظل التخفيف النقدي الذي طال أمده.

وتخلى بنك اليابان المركزي عن تعهده بشراء صناديق المؤشرات المتداولة بمعدل سنوي قدره ستة تريليونات ين (55 مليار دولار) مع الحفاظ على حد أعلى يبلغ 12 تريليون ين.

وأوضح البنك في بيانه أن نطاق تقلبات عائد السندات الحكومية لأجل عشرة أعوام سيراوح بين "أقل أو أكثر من 0.25 في المائة" من المستوى المستهدف من أجل التحكم المرن في منحنى العائد.

وأضاف البنك: "على الرغم من انتعاش اقتصاد اليابان كاتجاه، فإنه لا يزال في وضع صعب بسبب تأثير فيروس كورونا في الداخل والخارج".

وسجل اقتصاد اليابان معدل نمو سنوي بلغ 11.7 في المائة، خلال الربع الأخير من العام الماضي، وهو ثاني معدل نمو يسجله اقتصاد البلاد خلال 2020. ومع ذلك، يتوقع محللون استمرار تعافي الاقتصاد لأن طوكيو والمناطق المحيطة بها كانت تخضع لحالة طوارئ صحية لمدة شهرين ونصف بسبب فيروس كورونا، ومن المقرر إنهاء هذا الإجراء في العاصمة اليابانية يوم الأحد.

وفي أوائل (مارس) الحالي، قررت الحكومة اليابانية إنهاء حالة الطوارئ الصحية المفروضة في ست مقاطعات بعد أن استمرت لمدة شهرين.

إلى ذلك، انخفض مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي في اليابان 0.4 في المائة، على أساس سنوي في شباط (فبراير) في تراجع للشهر السابع على التوالي، بحسب ما أظهره تقرير حكومي .

وذكر التقرير الذي نشرته وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات اليابانية أن الكيروسين انخفض 11.6 في المائة، عن العام السابق وانخفض البنزين 6.2 في المائة.

وقالت الوزارة إن المؤشر الأساسي لأسعار المستهلك، الذي يستثني الأغذية الطازجة، استقر عند 101.5 نقطة مقابل أساس قدره 100 نقطة لعام 2015. وانخفضت أسعار المستهلك في عام 2020 بنسبة 0.2 في المائة، في المتوسط، مسجلة أول انخفاض منذ أربعة أعوام، في الوقت الذي أطلقت فيه الحكومة حملة ترويج السفر لإعادة تنشيط الاقتصادات المحلية وصناعة السياحة، التي تضررت بشدة من جائحة كوفيد19–، لكن تم تعليق الحملة بعد عودة ظهور حالات إصابة جديدة بالفيروس.

ومن المتوقع أن ينخفض المؤشر 0.5 في المائة، في العام المالي الحالي، الذي ينتهي في 31 (مارس)، حسبما قال بنك اليابان في (يناير) الماضي.

عجز الميزانية البريطانية إلى أعلى مستوى

ارتفع عجز الميزانية البريطانية خلال (فبراير) الماضي إلى أعلى مستوى له منذ بدء تسجيل الأداء الشهري للميزانية في 1993، وذلك بسبب إجراءات تحفيز الاقتصاد في مواجهة موجة الإغلاق الثالثة لاحتواء تفشي فيروس كورونا المستجد.

وزاد صافي اقتراض القطاع العام في بريطانيا، مع استبعاد بنوك القطاع العام خلال (فبراير) الماضي بمقدار 17.6 مليار جنيه استرليني عن الشهر نفسه من العام الماضي إلى 19.1 مليار جنيه استرليني، بحسب بيانات مكتب الإحصاء الوطني الصادرة .

ووصل صافي الاقتراض خلال الشهر الماضي إلى أعلى مستوى له في مثل هذا الشهر من أي عام، وذلك منذ بدء تسجيل هذه البيانات عام 1993.

وفي الوقت نفسه زاد صافي اقتراض القطاع العام مع استبعاد البنوك، منذ بداية العام المالي الحالي في (أبريل) الماضي حتى نهاية (فبراير) الماضي بمقدار 228.2 مليار جنيه استرليني إلى 278.8 مليار جنيه استرليني وهو أعلى مستوى لاقتراض القطاع العام خلال الفترة من (أبريل) إلى (فبراير) من أي عام منذ 1993.

وفي الوقت نفسه يتوقع مكتب مسؤولية الميزانية البريطانية وصول الاقتراض العام حتى نهاية (مارس) الجاري إلى 354.7 مليار جنيه استرليني.

إلى ذلك خفضت الدولة البريطانية حصتها في بنك ناتويست، الذي يعد واحدا من أكبر المصارف في المملكة المتحدة، عبر بيع أسهم بقيمة 1.1 مليار جنيه استرليني اشترتها المجموعة المصرفية نفسها، حسبما أعلنت الحكومة البريطانية والمصرف.

وشملت العملية نحو 591 مليون سهم سيتم إلغاء جزء كبير منها كما أفاد بيانان للحكومة والمجموعة المصرفية. وبذلك تراجعت مساهمة الدولة في رأسمال المصرف من 61.7 في المائة إلى 59.8 في المائة.

وأظهرت بيانات لجامعة جونز هوبكنز الأمريكية ووكالة "بلومبيرج" للأنباء ، أنه جرى إعطاء 27.6 مليون جرعة من اللقاحات المضادة لفيروس كورونا في بريطانيا حتى الآن. وبحسب البيانات المعلنة ، يُقدر متوسط معدل التطعيم في بريطانيا بـ458 ألفا و471 جرعة في اليوم الواحد، وبهذا المعدل، من المتوقع أن يستغرق الأمر خمسة أشهر لتطعيم 75 في المائة من سكان البلاد بلقاح من جرعتين.

تصحيح في عوائد الخزانة الأميركية

يمضي الذهب على مسار تحقيق ثاني مكسب أسبوعي على التوالي ، إذ يلقى الدعم من تراجع طفيف للدولار وعوائد الخزانة الأمريكية.

وصعد الذهب في المعاملات الفورية 0.3 في المائة إلى 1740.99 دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 09:47 بتوقيت جرينتش. والمعدن الأصفر مرتفع بأكثر من 0.6 في المائة منذ بداية الأسبوع الجاري. وربحت العقود الأمريكية الآجلة للذهب 0.5 في المائة إلى 1741.60 دولار.

وقال روس نورمان المحلل المستقل إن "تصحيحا في عوائد الخزانة الأمريكية لأجل عشرة أعوام، وفي الواقع في مؤشر الدولار الأمريكي يقدم دفعة محدودة لأسعار الذهب، لكننا كنا هنا من قبل حول مستوى 1745 دولارا ولقي الذهب بعض المقاومة". وأضاف "لا يبدو أن الذهب حصل على كثير من الزخم وراءه أو بما يكفي لدفعه.. ربما نحتاج إلى مؤشر مقنع بأن تلك التصحيحات في العوائد والدولار الأمريكي أكثر استدامة، ولا برهان على ذلك في الوقت الحالي". وتراجعت العوائد القياسية الأمريكية لأجل عشرة أعوام بعد أن ارتفعت لأعلى مستوى في أكثر من عام عند 1.754 في المائة الأول، بينما تخلى الدولار عن مكاسب حققها في التعاملات المبكرة. وكرر مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي هذا الأسبوع تعهده بإبقاء أسعار الفائدة قرب الصفر وتوقع نموا اقتصاديا وتضخما أعلى هذا العام.

مجموعة السبع تؤيد تمديد مبادرة «العشرين» لتعليق مدفوعات خدمة الدين

تارو آسو

قال تارو آسو، وزير المالية الياباني: "إن القادة الماليين لمجموعة الدول السبع الأكثر ثراء دعموا تقديم مخصصات جديدة لحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي من أجل مساعدة الدول منخفضة الدخل".

وبحسب "رويترز"، أضاف آسو، الذي تحدث للصحافيين بعد حضور اجتماع افتراضي مع نظرائه من دول مجموعة السبع، أن "الوزراء أيدوا أيضا تمديدا لمبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين".

وأعرب وزراء المال في مجموعة السبع الذين اجتمعوا عبر الإنترنت برعاية المملكة المتحدة، عن دعمهم لتقديم مساعدات جديدة من خلال صندوق النقد الدولي للبلدان الأفقر التي أضعفها الوباء، وفقا لبيان صادر عن وزارة الخزانة البريطانية.

وبحسب "الفرنسية"، قال البيان: إن وزير الخزانة البريطاني ريشي سوناك و"وزراء مال مجموعة السبع، اتفقوا على دعم تخصيص حقوق سحب خاصة جديدة وكبيرة من صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان الضعيفة على تجاوز الأزمة الحالية".

وأوضح أن هذا سيكون الإصدار الأول منذ الأزمة المالية للعام 2009 لهذه الحقوق المعادلة للأصول "لتوفير السيولة" للدول المعنية.

وتهدف العملية إلى تمكين الدول المعنية من "تحرير الموارد لتمويل الحاجات الأساسية مثل اللقاحات والمواد الغذائية المصدرة، إضافة إلى تحسين امتصاص الصدمات في البلدان الناشئة أو ذات الدخل المنخفض".

وحقوق السحب الخاصة، التي أنشأها صندوق النقد الدولي في العام 1969 لتكملة احتياطات النقد الأجنبي للبلدان الأعضاء، يمكن استبدالها مقابل عملات أجنبية. وتستند قيمتها إلى خمس عملات دولية رئيسة، ويتم توزيعها على الدول الأعضاء حسب حصصها.

وهذا الاتفاق "يضع الأسس لاتفاق محتمل في الاجتماعات المقررة في (أبريل) لمجموعة العشرين ولجنة صندوق النقد الدولي" حتى "لا تتخلف أي دولة عن الركب في التعافي الاقتصادي بعد فيروس كورونا" كما قال سوناك في البيان.

كما اتفق وزراء: المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، كندا، الولايات المتحدة، واليابان على أن مجموعة الدول السبع ستعمل مع صندوق النقد الدولي من أجل تحسين "الشفافية بشأن استخدام حقوق السحب الخاصة حتى يصبح من الممكن محاسبة البلدان المستفيدة منها".

«منظمة التجارة»: تقدم مطرد لمفاوضات «اتفاق تيسير الاستثمار» وجداره الناري

موظفو منظمة التجارة

شهدت مفاوضات منظمة التجارة العالمية الرامية لإبرام اتفاق "تيسير الاستثمار لأغراض التنمية" تقدما مطردا ومستوى عاليا من المشاركة.

هذا التقدم، أرسى الأساس لمنسق المفاوضات ليؤكد من جديد العزم على تعميم "نص مبسط" قبل عيد الفصح بداية (أبريل) المقبل يجمع جميع المشاريع المنقحة، التي قدمت خلال جولات المفاوضات السابقة، فضلا عن مختلف المقترحات المقدمة من الأعضاء.

حاليا، يشارك في هذه المفاوضات المفتوحة لجميع أعضاء منظمة التجارة 106 أعضاء، من بينها السعودية، بعد أن كان 70 عضوا قد أيد البيان الوزاري المشترك بشأن تيسير الاستثمار من أجل التنمية الذي أطلق في المؤتمر الوزاري الـ11 في (ديسمبر) 2017 في بوينس آيرس.

على مدى يومين من العمل، واصل الأعضاء المفاوضات استنادا إلى أحدث صيغة من النص الموحد غير الرسمي، وناقشوا العناصر الجديدة لمشروع النص المنقح، الذي عممه المنسق، السفير ماتياس فرانكه، ممثل شيلي.

كما تمت مناقشة أحكام جدار الحماية – أو ما يسمى بـ الجدار الناري firewall حسب مصطلحات منظمة التجارة – التي تهدف إلى عزل الاتفاق المقبل عن اتفاقات الاستثمار الدولية، وكذلك مفهوم "الإذن / التخويل" المتعلق بمختلف أجزاء الاتفاق المقبل.

قضايا حيوية أساسية ناقشها المشاركون، مثل: إنشاء "آلية إنذار مبكر للعقبات التي تقف في وجه الأعمال التجارية" كجزء من آلية أكبر لحل المشكلات، التي يواجهها المستثمرون، ومسألة "السلوك التجاري المسؤول"، و"تدابير مكافحة الفساد" استنادا إلى اقتراحات نصية قدمها عدة أعضاء، و"تهيئة بيئة شفافة وكفؤة قابلة للتنبؤ لتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر"، و"الأحكام المتعلقة بمكافحة الفساد في الاستثمار"، وضمان أن يساعد الاتفاق البلدان النامية وأقل البلدان نموا، على معالجة أولوياتهم واحتياجاتهم المتعلقة بتيسير الاستثمار.

ارتفاع أسعار الجملة في ألمانيا للشهر الثالث

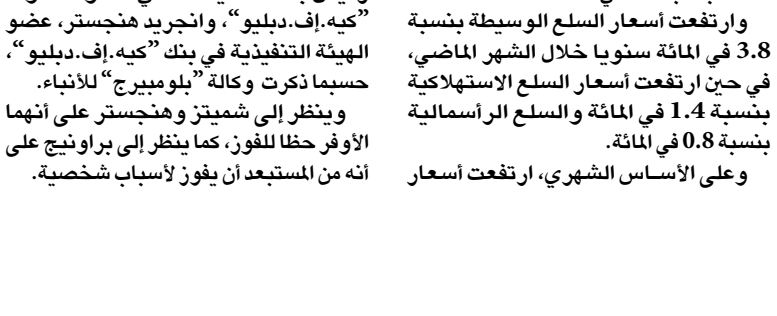

استمر ارتفاع أسعار المنتجين "الجملة" في ألمانيا خلال (فبراير) الماضي للشهر الثالث على التوالي، وفقا لما أظهرته بيانات صادرة عن مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني الصادرة. وبحسب "الألمانية"، ارتفع مؤشر أسعار الجملة خلال الشهر الماضي بنسبة 1.9 في المائة سنويا بعد ارتفاعه بنسبة 0.9 في المائة خلال (يناير) الماضي.

في الوقت نفسه، ارتفع مؤشر أسعار الجملة الأساسي، الذي يستبعد أسعار الطاقة الأشد تقلبا بنسبة 1.4 في المائة خلال (فبراير) الماضي، في حين ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة 3.7 في المائة.

وارتفعت أسعار السلع الوسيطة بنسبة 3.8 في المائة سنويا خلال الشهر الماضي، في حين ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة 1.4 في المائة والسلع الرأسمالية بنسبة 0.8 في المائة.

وعلى الأساس الشهري، ارتفعت أسعار الجملة بنسبة 0.7 في المائة خلال الشهر الماضي، بعد ارتفاعها بنسبة 1.4 في المائة شهريا خلال (يناير) الماضي.

إلى ذلك، رشحت وزارة المالية الألمانية ثلاثة من مديري البنوك لرئاسة مجلس الإشراف على مصرف كوميرتس بنك الألماني، وتريد إيجاد حل بشكل سريع، طبقا لصحيفة "هاندلسبلات" الألمانية، دون الكشف عن مصدر المعلومات.

ومرشحو وزارة المالية الثلاثة، هم: إدرياس شميتز، الرئيس السابق للوحدة الألمانية في بنك "إتش.إس.بي.سي"، جونتر براونيج، رئيس بنك التنمية الألماني المملوك للدولة "كيه.إف.دبليو"، وانجريد هنجستر، عضو الهيئة التنفيذية في بنك "كيه.إف.دبليو"، حسبما ذكرت وكالة "بلومبيرج" للأنباء.

وينظر إلى شميتز وهنجستر على أنهما الأوفر حظا للفوز، كما ينظر إلى براونيج على أنه من المستبعد أن يفوز لأسباب شخصية.